التصغير في كتاب الغرّة المخفيّة لابن الخبّاز(ت٦٣٩هـ) في شرح الدرّة الألفيّة لابن معطٍ (ت ٦٢٨هـ) (دراسة صرفيّة)

شيرين عبد الزهرة كباشي

أ. د. حسن حميد محسن

جامعة ميسان/ كلية التربيّة

الملخّص:

الحمدُ للهِ الذي جعلَ الحمدَ مفتاحاً لذكره، وسبباً للمزيد من فضله، ودليلاً على آلائه وعظمته، والصّلاة والسّلام على من أظهر الله به الشرائع المجهولة، وبيّن به الأحكام المفصولة، محمد (ص) وعلى آله المطهّرين وأصحابه المنتجبين.

تميّزت اللغة العربيّة بتنوّع أساليبها التعبيريّة عن المعاني والدلالات، إذ انّ من بين ما عُرفت به من الظواهر اللغويّة هو ظاهرة التصغير، فكما يُعبّر عن بعض المعاني الصرفيّة بصيغ محددة كذلك يُستخدم التصغير للتعبير عن أغراض شتّى أبرزها صغر الشيء وحقارته، وغيرها من المعاني النفسيّة الأخرى، واتّخذت للتعبير عن ذلك ثلاثة أوزان تتشكّل من خلال إضافة أو إلصاق مورفيم صرفيّ يُزاد في حشو الاسم المراد تصغيره، وتتمثّل هذه الزيادة بياء ساكنة تُزاد ثالثاً، مع ضمّ أوّله، وفتح ثانيه.

ويُعدُّ هذا الأسلوب ودراسته من الأساليب المهمة في العربيّة، لذا ارتأى البحث تسليط الضوء عليه، متخذاً من كتاب "الغرّة المخفيّة" لابن الخبّاز (ت ٦٣٩هـ) ميداناً للدراسة؛ بغية الوقوف على رأي هذا العالم، إذ كانت له آراء مختلفة، أحياناً تأتي منسجمة ومتوافقة مع البعض من العلماء، و مختلفة مع البعض الآخر منهم في أحيان أخرى، في دراسة تعتمد المقارنة مع آراء غيره من العلماء، ولا تخلو من التحليل لبعض المسائل.

الكلمات المفتاحيّة: التصغير ، الغرّة المخفيّة ، ابن الخبّاز .

Summary:

Praise be to God, who made praise a key to His remembrance, and a reason for more of His grace, and a proof of His grace and greatness, and blessings and peace be upon the one through whom God revealed the unknown laws, and explained by him the separate rulings, Muhammad (PBUH) and upon his purified family and his chosen companions.

The Arabic language was distinguished by the diversity of its expressive methods of meanings and connotations, as among the linguistic phenomena it was known for was the phenomenon of minimization. Three weights are taken to express this, which are formed by adding or attaching a morphological morpheme that is increased in the filling of the name to be reduced, and this increase is represented by a static baya that is added to a third, with the inclusion of the first, and the opening of the second.

This method and its study is considered one of the important methods in Arabic, so the research decided to shed light on it, taking from the book "The Hidden Ghorra" by Ibn Al-Khabbaz (d. 639 AH) as a field for study; In order to find out the opinion of this scientist, as he had different opinions, sometimes they came in harmony and compatible with some of the scholars, and different with others of them at other times, in a study based on comparison with the opinions of other scholars, and not without analysis of some issues.

حدّ التصغير:

لغة: التصغير في اللغة يدلّ على قِلّة الشيء، وحقارته، وصغره[١]. أمّا **اصطلاحاً:** فقد عرّفه ابن الخبّاز بقوله: ((التصغير والتحقير بمعنى واحد، وهما: مصدرا صغّر وحقّر))[٢]، ويعني أنّ التصغير لفظة مرادفة للتحقير، اي انّ تصغير الشيء هو تحقيره، وتعريفه لا يخرج عن الدلالة اللغوية للتصغير. وابن الخبّاز في تفصيله لقواعد التصغير تارة يستعمل لفظة التصغير وأخرى يستعمل التحقير ممّا يشير إلى تساوي المعنى عنده[٣]، وهو باصطلاحه على التصغير تحقير متابع للبصريّين، فالبصريّون يُسمّون المصغّر محقّراً[٤].

وقد عرّفه غيره من العلماء بتعريفات شتّى، فهو عند السهيليّ ((عبارة عن تغيير الاسم ليدل على صغر المسمى وقلة أجزائه، إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه، والصغير بعكس ذلك))[٥]. أمّا ابن يعيش فيوافق ابن الخبّاز على كون التصغير مرادفاً للتحقير، قال: ((اعلم أنّ التصغير والتحقير واحد، وهو خلاف التكبير والتعظيم. وتصغير الاسم دليل على صغر مسمّاه، فهو حِلْيَة وصفة للاسم؛ لأنّك تريد بقولك: "رُجَيْل" رجلاً صغيراً، وإنّما اختصرت بحذف الصفة، وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى، كما جُعل تكسير الاسم علامة تنوب عن تحليته بالكثرة))[٦]. ولا يقتصر تعريف التصغير عند الشريف الجرجانيّ على التحقير فحسب بل هو ((تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى تحقيراً أو تقليلاً أو تقريباً أو تكريماً أو تلطيفاً " كرُجيل ودُرَيْهمات، وقُبَيل وفُوَيق وأُخيّ))[٧].

ويعرّفه د. عبد القادر عبد الجليل بأنّه: ((تغيّر لغويّ يختصّ بالأسماء دون الأفعال والحروف وتظهر صورته في البنية والهيئة))[٨].

أوزانه:

لكلّ ظاهرة أدوات أو أوزان أو مجموعة تغييرات تُعرف بها وتُميّزها عن غيرها من الأبواب، بحيث تصبح حدّها المانع، وللتصغير ثلاث صيغ يُعرف بها، وهي أدواته، وهي: فُعَيْل (ف ـُ، ع ـَ ي، ل ـْ ن)، وفُعَيْعِل (ف ـُ، ع ـَ ي، ع ـِ، ل ـْ ن)، وفُعَيْعِيْل (ف ـُ، ع ـَ ي، ع ـِ، ل ـْ ن)[٩]. وهذه الصيغ بمثابة قوالب تُسكبُ فيها الأسماء فتخرج مُصغّرة مناسبة لقالبها من حيث عدد الأحرف والحركات والسكنات[١٠].

تتحصّل هذه الصيغ عن طريق إجراء تغيير معيّن في بنية الاسم، ويتمثّل هذا التغيير عن طريق ضمّ أوّل الاسم وفتح ثانيه وزيادة ياء ثالثه[١١]. وعلّل ابن الخبّاز لكلّ إجراء من هذه الإجراءات الثلاثة، ((أمّا ضمّ أوّله، فلأنّه دالٌ على الاسم والصفة، فحُجَيْر كحجرٍ صغيرٍ، فأعطي أقوى الحركات))[١٢]، أي بما أنّ دلالة

الاسم المصغر مركّبة لكونها تتكوّن من الاسم وصفته وكانت الضمّة – على وفق نظر القدماء – أقوى الحركات اختيرت الضمّة لغرض مناسبة الدلالة. أمّا ابن يعيش فيرى أنّ اختيار الضمّ في أوّل المصُغّر؛ لأنّ الاسم إذا صُغّر ((فلا بدّ من تغييره بعلامة تدلّ على المصغّر، وكان الضمّ أولى؛ لأنّ الفتحة للجمع في نحو: "مَساجِد"، و"ضَوارب"، فلم يبقَ إلّا الكسر والضمّ، فاختاروا الضمّ؛ لأنّ الياء علامة للتصغير، وما بعدها مكسور فيما زاد على الثلاثة، فكرهوا كسر الأوّل لثقل اجتماع كسرتين مع الياء، وكانت عنه مندوحة إلى الضمّة))[١٣]، بمعنى أنّ الحركات في اللغة العربيّة ثلاث، فكان لابدّ من اختيار أحدها، وبما أنّ الفتح أصبح دليل على الجمع؛ لمجيئه في أوائل صيغه، فلم يتبقَ إلّا الكسرة والضمّة، ولو اختيرت الكسرة لأصبح لدينا توالي أمثال خاصّة في تصغير الرباعيّ، وما فوقه، فلم يتبقَ سوى الضمّ؛ لذلك اختير ليكون علامة مميّزة لأوائل الاسم المصغّر. ((وأمّا فتح ثانيه، فتشبيهاً لياء التصغير بألف التكسير، فرُجَيْل كرجال))[١٤]. بمعنى أنّ فتح الثاني جاء حملاً للتصغير على التكسير، وتشبيه التصغير بالتكسير له عدّة أوجه وقد عدد ابن الخبّاز عشرة أوجه للشبه بينهما، وأبرز هذه الأوجه أنّ التصغير فرع على التكسير، كما أنّ التكسير فرع على المفرد، إذ انّهما من وادٍ واحد[١٥]، في حين يرى الصيمريّ أنّ فتح ثاني المصغّر جاء طلباً للخفّة؛ إذ انّ الخروج من الضمّ إلى الفتح أسهل وأخفّ فيما لو تمّ الانتقال من الضمّ إلى الكسر أو من الضمّ إلى ضمّ آخر[١٦].

وذكر الرضي أنّ المجيء بالضمّة وهي أثقل الحركات أوّلاً في الاسم المُصغّر، ثم زيادة الياء ثالثا، وهي لا تخلو من الثقل، إذ هي أوسط أحرف المدّ ثقلاً، كلّ ذلك كان مدعاة للتوسيط بينهما بما يُخفف ثقلهما، فجيء بأخفّ الحركات، فكانت الفتحة[١٧].

أمّا زيادة الياء فذكر ابن الخبّاز لها ثلاث علل:

١. خشية الالتباس بالمكبّر، نحو صُرَد، إذ هذه اللفظة مضمومة الأوّل مفتوحة ما قبل الآخر، وعليه فلو لم تزد الياء في الاسم المصغّر لأشبهت المكبّر منه.
٢. الزيادة من الأحرف اللين، وأولى هذه الأحرف بالزيادة الياء .
٣. وإنّما خصّوا الياء؛ لأنّ الواو ثقيلة، والألف يلتبس بالمكبّر[١٨].

على حين علّل أبو البركات الأنباريّ لزيادة الياء؛ وذلك حملاً لها على التكسير؛ لأنّهم لمّا زادوا الألف في التكسير، والتكسير والتصغير من وادٍ واحد، صار لزاماً عليهم المجيء بالياء للدلالة على التصغير؛ لأنّ الياء أقرب إلى الألف من الواو[١٩].

ويُصغّر على وزن "**فُعَيْل**" ما كان على ثلاثة أحرف، نحو: رَجُل – رُجَيْل، وما كان مختوماً بالتاء، نحو: طلحة – طُلَيْحة، وكذلك يُصغّر على هذا البناء ما كان مضاعفاً، نحو: قِدّ – قُدَيْد[٢٠].

أمّا **فُعَيْعِل** فيُصغّر عليه ما كان على أربعة أحرف، يقول ابن الخبّاز: ((وكلّ ما كان على أربعة أحرف ليس رابعه تاء تأنيث ولا ألفه المقصورة حُقّر على "فُعَيْعِل" على اختلاف أبنيته، تقول: جُعَيْفِر ومُجَيْلِس))[٢١]. لأنّ ما كان على أربعة مختوم بالتاء فتصغيره على فُعَيْل وإثبات التاء، وكذلك ما خُتم بألف مقصورة رابعة يُصغّر على فُعَيْل مع إثبات الألف.

وقد نقل عن أبي البقاء عِلّة جعل الوزن التصغيريّ على فُعَيْعِل بعينين، إذ قال: ((قال أبو البقاء: وزنوه بـ "فُعَيْعِل" لأنّ الرباعيّ يكون مشدّد العين فيظهر المثلان في التصغير كسُكيكيرٍ))[٢٢]. يُفهم من كلامه أنّ مضعف العين هو السبب في جعل وزن التصغير على فُعيعِل بتكرار العين ثم سرى على كلّ ما يُصغّر على هذا البناء مضعفّاً كان أو غير مضعّف.

وكان السكاكيّ قد جعل أبنية التصغير على أمثلة أبنيتها الصرفيّة، فالرباعيّ يُصغّر على فُعيلِل بتكرير حرف اللام، وأوزان التصغير عنده: (فُعَيْل، وفُعيلِل، وفُعَيْليل)[٢٣]. وقد وافقه بعض الدارسين المحدثين على جعل الوزن التصغيريّ موافقاً للبناء الصرفيّ[٢٤].

وبالعودة لما يُصغّر على فُعَيْعِل، فممّا يُصغّر عليه الخماسيّ الأصول أيضاً، وذلك لأنّ الخماسيّ يُحذف منه الحرف الأخير عند تصغيره حملاً على تكسيره، وبالتالي يصبح على أربعة أحرف لذا صُغِّر تصغير ذي الأربعة أحرف، تقول في سَفَرْجَل: سُفَيْرِج، بحذف اللام[٢٥].

هذه هي قاعدة التصغير الأساس عند ابن الخبّاز وعلماء العربيّة، يقول سيبويه إنّ تصغير ما كان على خمسة أحرف أصول يُحمل تصغيره على تكسيره، فكما تقول في جمع سفرجل: سفارج بحذف اللام، كذلك تقول عند تصغيره سُفَيْرِج بحذف اللام أيضاً[٢٦]. ويقول ابن جنّي: ((فإن حقّرت بنات الخمسة حذفت الحرف الأخير لتناهي مثال التحقير دونه اعتباراً بحاله في التكسير، تقول في سفَرجل: سُفَيْرِج، وفي فرَزدق: فُرَيْزِد، حملاً على سفارج وفرازد))[٢٧].

لكن نقل ابن الخبّاز عن الأخفش تصغيره لسفرجل بـ "سُفَيْرِجِل" بكسر الجيم وإثبات اللام، وقد ردّه ابن الخبّاز واصفاً إيّاه بالغرابة[٢٨].

وذهب د. عبدالفتّاح الحموز في رأي موافق لما جاء عند الأخفش أنّ الأصحّ في الاسم الخماسيّ أن يُصغّر على لفظه، أي ان يُقال في سفرجل: سُفَيْرِجِل، لأنّ حذف أحد أصوله يجعله ممّا يلتبس بالرباعيّ الأصول(٢٩).

والأصحّ هو ما ذهب إليه ابن الخبّاز وأكثر علماء العربيّة من وجوب حذف أحد أحرف اللفظة الخماسيّة الأصول؛ لما ينتابها من ثقل في حال تصغيرها على لفظها.

بناء على ما سبق فتصغير ما كان على خمسة أحرف أصول على "فُعَيْعِل" بحذف الحرف الأخير منه.

أمّا البناء الأخير فهو "**فُعَيْعِيْل**" بزيادة ياء على البناء السابق، ويُصغّر على هذا البناء ما كان على خمسة أحرف أصول في حال التعويض عن المحذوف، فقد سبق أنّ تصغير "سَفَرْجَل": سُفَيْرِج، أمّا إذا عُوّض عن الحرف المحذوف (اللام)، قِيْل فيه: سُفَيْرِيْج، بزيادة ياء قبل آخره(٣٠).

كذلك يُصغّر على هذا البناء ((ما رابعه مدّ زائدة، رباعيّاً كان أو ثلاثيّاً، كعُصَيْفِير ويُعَيْقِيْب وسُرَيْدِيْح ومُعَيْطِيْر وشُنَيْظير، لأنّ إثبات حرف اللين الساكن لا يثقل عليهم))(٣١).

تصغير الاسم المختوم بعلامة تأنيث:

يرى ابن الخبّاز أنّ علامات المؤنّث ثلاث: (التاء، والألف الممدودة، والألف المقصورة)، فعند تصغير المختوم بالتاء تثبت عند تصغيرها بصرف النظر عن عدد أحرف الاسم، تقول في طلحة: طُلَيْحَة، وفي ضاربة: ضُوَيْرِبَة، وفي عصفورة: عُصَيْفِيْرَة، وعِلّة بقائها – كما ذكر–؛ فلأنّها بمنزلة جزء المركّب الثاني(٣٢).

وتثبت علامة التأنيث إذا كانت ألفاً ممدودة؛ لكونها متحرّكة، لذلك ضارعت ما خُتِم بالتاء، تقول في حمراء، وأربعاء: حُمَيراء، وأُرَيْبعاء(٣٣)، وأشار في موضع آخر من الكتاب إلى أنّ وجوب إثبات الألف الممدودة التي للتأنيث عند تصغير الاسم الممدود للتفرقة بين تصغيره وتصغير المختوم بالألف الممدودة للإلحاق؛ إذ انّ قلب الالف ياء يجعل تصغير حمراء حُميرِيّ، فيصير كحُرَيبِيّ مُصغّر حرباء ذات ألف الإلحاق(٣٤).

ويُعلّل سيبويه لذلك بالقول بأنّ الاسم الممدود ((آخره حيّ كحياة الهاء، وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء، فلمّا اجتمع فيه الأمران جُعل بمنزلة ما فيه الهاء، والهاء بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم آخر فجُعلا اسماً واحداً، فالآخر لا يُحذف أبداً؛ لأنّه بمنزلة اسم مضاف إليه، ولا تغيّر الحركة التي في آخر الأوّل كما لا تُغيّر

الحركة التي قبل الهاء))[٣٥]. أي أنّه كما لا يجوز حذف التاء ممّا خُتم بها عند تصغيره كذلك لا يجوز حذف الألف الممدودة من الاسم المختوم بها عند تصغيره؛ لوجه الشبه بينهما.

وقد أجاز ابن الأنباريّ حذف الألف الممدودة والتعويض عنها بالتاء، إذ أجاز في تصغير باقلاء: بُوَيْقِلة، بحذف ألف المدّ والتعويض عنها بتاء التأنيث[٣٦].

أمّا إذا كانت علامة التأنيث ألفاً مقصورة فتثبت إذا كانت رابعة، تقول في حُبلى: حُبَيْلَى، لبناء الكلمة عليها حتى صارت كأنّها أحد أصولها[٣٧]. وإذا كانت خامسة فيُنظر فيها فإذا كانت مسبوقة بمدّ زائد فرأي ابن الخبّاز فيها جواز الإبقاء أو الحذف، قال: ((وأمّا حُبارى ففيه زائدان ألف المدّ وألف التأنيث، ولا بدَّ من حذف إحداهما، فإن حذفت ألف التأنيث بقي حُبار كغلام، فقلت: حُبَيّر، وإن حذفت ألف المدّ بقي حُبرى، كشُعَبى، فقلت حُبيرى))[٣٨].

نستشفُّ من نصّ ابن الخبّاز أنّ تصغير ما كان فيه ألفان زائدتان أحدهما للتأنيث فالمتكلّم فيهما بالخيار إن شاء حذف الأولى وإن شاء حذف الثانية. كما نقل عن أبي عمرو وجهاً ثالثاً لتصغير حُبارى، وهو: حُبَيْرة، بحذف الألف الزائدة وألف التأنيث، وتعويض التاء عن الألف التي التأنيث، ((وكان غيره لا يختار ذلك، لأنّ ألف التأنيث لمّا ثبتَ أنّها كالأصل، وجبَ أن تُحذف، ولا تحتاج إلى علامة ثانية، إذ كان ليس كل اسم مؤنّث بعلامة، فلذلك لم يجز العوض))[٣٩].

وهو برأيه هذا متابع لسيبويه الذي أتاح للمتكلّم بـ" حُبارى" التخيير بين حذف أي منهما، فقد نصّ على أنّه ((ممّا لا يكون الحذف ألزمَ لإحدى زائدتيه منه للأخرى حُبارى، إن شئت قلت: حُبَيرَى، وإن شئت قلت: حُبيّر؛ وذلك لأنّ الزائدتين لم يجيئا لتُلحقا الثلاثة بالخمسة، وإنّما الألف الآخرة ألف تأنيث، والأولى كواو عجوز، فلابدّ من حذف إحداهما))[٤٠]. أمّا المبرّد فرأى أنّ الأقيس أن تحذف الألف الأولى لأنّها لا تحمل دلالة سوى المدّ في حين أنّ الثانية ذات دلالة، وهي التأنيث[٤١]، وتابعه ابن السرّاج فقد رجّح حذف الأولى على الثانية؛ وذلك لكون الثانية من "حبارى" هي علامة تأنيث، إذ قال: ((والذي أختاره إذا كان إحدى الزائدتين علامةً لشيء لم تحذف العلامة إلّا أن يكون الزائد الآخر ملحقاً، فإنّ الملحق بمنزلة الأصلي، فأرى أن تُصغّر حُبَيْرى، وتحذف الألف الأولى التي في حشو الاسم، وتترك ألف التأنيث))[٤٢]، وذهب ابن الورّاق وابن معطٍ والنيليّ إلى جواز الوجهين حذف الأولى أو الثانية دونما ترجيح وجه على آخر[٤٣].

ولو تتبعنا ما جرى على لفظة "حُبارى" في حالة تصغيرها على حُبيّر، أي في حالة حذف ألف التأنيث، فالأصل في تصغيرها بعد حذف الألف الثانية أن يكون على " حُبَيْار"، وتعليل القدماء لما حصل هو أنّ ما بعد ياء التصغير يتوجّب كسره إذا زاد على الثلاثة، والألف إثر كسرة تنقلب ياء، ثم تُدغم في ياء التصغير(٤٤). أمّا التعليل الصوتي الحديث فلا يُقرُّ ذلك؛ فالألف حركة طويلة – كما مرّ سابقاً – وعليه يمتنع تحريك الحركة. فما الذي جرى على اللفظة وصيّرها على هذا النحو؟ إنّ ملاحظة البنية المقطعيّة للاسم "حُبارٌ" بعد تصغيرها (في حالة حذف ألف التأنيث) هو كالآتي: ح ـُ، ب ـَ ي، ـِ + ـًر ـُ ن. والمقطع ما قبل الأخير فيه مخالفتان للنسج المقطعيّ العربيّ؛ فمن قواعد البنية المقطعيّة العربيّة أن لا تبدأ بحركة(٤٥)، والمقطع الأخير خالف هذه القاعدة، كما أنّ التقاء الحركات التقاء مباشراً ممّا يرفضه السلوك المقطعيّ العربيّ(٤٦)، وعليه عمدت العربيّة إلى معالجة هذا المحذور الصوتيّ، وذلك عن طريق حدوث انزلاق حركيّ بين الكسرة والفتحة الطويلة فكان نتاجه شبه الحركة الياء مع تقصير للحركة الطويلة، ح ـُ، ب ـَ ي، ي ـَ، ر ـُ ن. وبالتقاء ياءين الأولى منهما ساكنة تُدغم إحداهما في الأخرى، فيصبح اللفظ على حُبَيّر.

أمّا إذا كانت خامسة غير مسبوقة بزائد أو زادت رتبتها على الخمسة فتُحذف، تقول في قرقرى: قُرَيْقِر، وفي خُبّازى: خُبَيْبِيْز(٤٧). يقول ابن يعيش في ذلك: ((وأمّا إذا وقعت خامسة، فإنّك تحذفها في التصغير أبداً سواء كانت للتأنيث، أو لغير تأنيث، وذلك إذا كان قبلها أربعة أحرف أصول))(٤٨).

تصغير المؤنّث الخالي من العلامة:

الاسم الثلاثي المؤنث الخالي من العلامة إذا صُغّر رُدّت التاء اليه، كـ "قِدر" تقول في تصغيره: "قُدَيْرة"، وإذا خولفت هذه القاعدة حكم عليها بالشذوذ(٤٩)، لأنّ التصغير يَردّ الأشياء إلى أصلها، وإنّما خُصّص الثلاثيّ دون عداه؛ لخفّة لفظه(٥٠)، إذ يقول ابن الخبّاز: ((وشذّت من الثلاثي أسماء فلم تلحق في تحقيرها الهاء، قالوا في تحقير قوس:" قويس" لأنّه عود في المعنى، والقوس مؤنثة، وقياس تحقيره: "قُوَيْسة"))(٥١).

أي أن حجّتهم أنّه عود في المعنى والعود مذكر، وقد استدلّ على تأنيثه بقول الكُسَعيّ، إذ قال: ((ودليل تأنيثها قول الكُسَعيّ:

أبَعْدَ خمسٍ قَدْ حَفظتُ عَدَّها

أحفِظُ قوسية وأريدُ ردَّها))(٥٢).

وذكر أبو الحسن الورّاق أنّ قويساً من الألفاظ التي أجازت العرب فيها عدم إلحاق التاء؛ معلّلاً ذلك بكونه بمعنى المذكّر وهو العود(٥٣). أمّا ابن جني فيرى أنّ الجيّد فيه إلحاقه بالتاء، قال: ((فإن كان الاسم المحقر ثلاثياً مؤنثاً ألحقت في تحقيره الهاء تقول في شَمْس: شُمَيْسَة، وفي قِدْر: قُدَيْرَة، وفي دارٍ دُوَيْرَة، وقد قالوا مع ذلك في قَوس، ونعل، وفرس: قُوَيس، ونُعَيل، وفُرَيس، والجيد قُوَيْسَة، ونُعَيلة، وفُرَيسَة))(٥٤). فابن جني اذن لم يحكم على لفظة قويس بالشذوذ، كما فعل ابن الخباز، وانما أختار ردّ التاء إليها. ووجّه أبو البركات الأنباريّ عدم إلحاق التاء بالمصغّر بالقول إنّه: ((إنّما لم يلحق التاء في التصغير لما كان ثلاثياً لأنّه أُجري مجرى المذكّر، لأنّه في معناه، وذلك لأنّ "القوس" في معنى "العود"))(٥٥).

ويرى ابن عقيل أنّ تصغير المؤنث الخالي من العلامة إذا خيف اللبس جاز فيه عدم إلحاق التاء، أمّا إذا أمن اللبس فلا يجوز ترك التاء عند تصغيره، ومثّل له بقوسٍ، فمن قال قويس في تصغير قوس فقد جاء به على الشذوذ(٥٦). وإلى هذا أشار المكوديّ، إذ قال: ((شذّ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهو ذود وشول وناب... وقوس))(٥٧).

وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أنّه لا يُحكم عليها بالشذوذ إذا جُعل بعضها مذكّراً بحيث يصبح تصغيره بدونها قياساً. وهذا ما ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين(٥٨).

تصغير ما خُتم بألف الإلحاق:

قال ابن الخبّاز: ((ألف الإلحاق لا تخلو من أن تكون رابعة أو خامسة. فالرابعة تثبت، تقول في "أرطى" و"معزىً": أريطٍ ومُعيزٍ، فتقلبها ياء للكسرة قبلها. فأرطى كجعفر، ومعزى كدرهم))(٥٩)، أي أنّ ألف أرطى ملحقة براء جعفر ومعزى ملحقة بميم درهم.

وهذا ما نصّ عليه المبرّد، فإذا ((كانت الألف زائدة لغير تأنيث انكسر ما قبلها وانقلبت ياء. وذلك قولك في ارطى: أريطٍ؛ لأنّ أرطى ملحق بجعفرٍ))(٦٠).

إنّ ما حصل لبنية الاسم "أرطى" عند تصغيره هو قلب الألف ياء لسبقها بالكسرة هذا هو تعليل علماء العربيّة القدماء، وتعليلهم هذا يخالف القواعد الصوتيّة الحديثة، فالألف لا تُحرّك ولا تقلب إلى حرف آخر – كما أشرنا في مواضع سابقة– لكونها حركة في المعيار الصوتيّ الحديث، وعليه فما جرى في تصغير "أرطى" أ ـُ، ر ـَ ي، ط ـِ + ـً. سببه حدوث انزلاق حركيّ نتيجة التقاء الحركات التقاء مباشراً متمثّلة بكسرة صيغة التصغير، والحركة الطويلة الألف، وهو تتابع مكروه في العربيّة وغير مستساغ(٦١)، تجنح في الغالب

إلى معالجته، لذلك حدث انزلاق بين حركتي الكسر والفتح تمخضّ عنه شبه الحركة الياء، ومع اختزال الفتحة الطويلة، أصبحت اللفظة على النحو الآتي: أ ُ، رَ ي، ط ِ ي َ. بعدها تحدث مماثلة بين الحركات فتتحوّل الفتحة إلى كسرة، أ ُ، رَ ي، ط ِ ي ِ، ولوقوع شبه الحركة بين الحركتين المتماثلتين تضعف وتسقط[٦٢]، أ ُ، ر َ ي، ط ِ Ø ِ، وبسقوطها تلتقي الكسرتان القصيرتان، أ ُ، ر َ ي، ط ِ ِ، وبالتقاء الكسرتين تتشكّل الكسرة الطويلة (ياء المدّ).

تصغير ما كان ثالثه حرف عِلّة:

ما خُتِمَ بحرف عِلّة إما أن يكون منقوصاً أو مقصوراً، فالأوّل منهما تُدغم ياؤه في ياء التصغير، يقول ابن الخبّاز: ((فكلّ منقوص ياؤه ثالثة تُدغم ياء التصغير فيها، لوقوعها قبلها، تقول في عَمٍ: عُمَيّ))[٦٣]. أي انّ اجتماع ياء المنقوص الساكنة مع ياء التصغير يؤول إلى إدغامهما. وكذلك إذا كان الاسم معتّلاً بالألف فهو إمّا أن يكون ذا أصل واويّ أو يائيّ، فإذا أُريد تصغيره يُردّ إلى أصله ثمّ يُدغم في ياء التصغير، قال: ((وكلّ مقصورٍ ألفه ثالثة كذلك، وإن لم تكن قُلبت إليها وأدغمت فيها ياء التصغير، تقول في غضى: غُضيّ))[٦٤].

أمّا إذا كان المختوم بحرف علة مسبوقاً بساكن فلا تخلو لام الكلمة إمّا أن تكون واواً أو ياء، فإذا كانت ياء فقد ذكر ابن الخبّاز وجوب إقرارها، قال: ((وما آخره من الثلاثيّ حرف علّة ساكن ما قبله، فان كان ياءً أُقرّت، كقولك في ظبْي: ظُبَيّ))[٦٥]. أي تثبت ياؤه وتُدغم في ياء التصغير، وكذلك إذا كان آخره واواً مسبوقة بسكون كما في: نحْو، تقول فيه: نُحَيّ، مشيراً إلى شغف العامّة بعدم قلب الواو ياء أو عدم إدغامها مباشرة[٦٦].

وإلى هذا أشار أبو عليّ الفارسيّ، فالمختوم بألف إذا كانت منقلبة عن واو تُقلب ياء ثم تُدغم في ياء التصغير، أمّا إذا كانت في الأصل ياء فتُدغم في ياء التصغير مباشرة، وكذلك إذا كانت مختومة بياء (اسم منقوص)، والأمر نفسه يجري على ما ختم بواو أو ياء مسبوقة بحرف ساكن، فما كان مختوماً بواو، نحو: جُريو، فلا يجوز إظهارها[٦٧]، ويُعلّل الجرجانيّ لعدم إظهار الواو –هنا – وجوازها في نحو: "أسيود" مُصغّر "أسود"، باختلاف موقع حرف العلّة (الواو) من الكلمة. ففي أسيود الواو عين للكلمة، وفي "جُريو" الواو لام لها، وما كان عيناً للكلمة، فهو أقرب للتصحيح ومنع التغيير ممّا كان لاماً لها[٦٨].

تصغير المحذوف منه:

عند تصغير الاسم الثلاثيّ المحذوف منه يُردّ الحرف المحذوف، ويُعلّل ابن الخبّاز لردّ المحذوف؛ وذلك لأنّه في حال عدم ردّه ستقع ياء التصغير آخر الكلمة وبذلك تصبح حرف إعراب، ودفعاً لذلك رُدّ المحذوف حتى تقع الياء ثالثة متبوعة بحرف يكون محط الإعراب(٦٩). وإلى هذا أشار سيبويه فبعدم ردّ الحرف المحذوف يحدث اختلال بالبناء التصغيريّ "فُعيل"، قال: ((اعلم أن كلّ اسم كان على حرفين فحقّرته رددته إلى أصله حتى يصير على مثال فُعَيل. فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة، فلو لم ترده لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقلّ من مثال فُعَيل)) (٧٠). وهو ما أكّده الزمخشريّ، إذ بيّن أنّ عدم ردّ المحذوف يترتّب عليه جعل ياء التصغير معتقب إعراب، وبالتالي اختلال صيغة التصغير(٧١).

وقد أبان المحدثون عن قاعدة التصغير هذه، فالاسم على أقلّ من ثلاثة أحرف يمتنع من التصغير؛ لأنّ أقل الأوزان التصغيرية هو فُعَيل، وهو لتصغير ما كان على ثلاثة أحرف(٧٢).

وعليه يُردّ الحرف المحذوف سواء كان فاء لكلمة، نحو: عِدة تقول في تصغيره: وُعَيْدة، لأنّ أصله: وِعدة، أو كان عيناً لها نحو مذ، تقول في تصغيره: مُنَيْذ، لأنّ أصلها: منذ. أو كان محذوف اللام نحو: يد، فالأصل فيها يدي، وعليه عند تصغيرها تقول فيها يُدَيْي، التقت ياءان الأولى منهما ساكنة، فأدغمتا(٧٣).

أمّا تصغير أست فقد نقل لها ابن الخبّاز ثلاث لُغات:

١. أست، ويُقال في تصغيرها: سُتَيْهة، بحذف الهمزة، وردّ الهاء.
٢. ست، ويُقال في تصغيرها: سُتَيْهة، بردّ اللام فقط.
٣. سه، ويُقال في تصغيرها: سُتيهة، بردّ العين(٧٤).

بمعنى أنّها وردت في لغة العرب تارة بحذف اللام مع زيادة الهمزة في أوّلها، وبحذف اللام دون زيادة كما في: "ست" تارة أخرى، وفي الحالتين المحذوف من الكلمة هو لامها (الهاء)، وبحذف التاء والتي هي عين الكلمة تارة ثالثة كما في "سه"، وفي الحالات الثلاث تُصغّر على "سُتيْهة" بردّ الحرف المحذوف.

وكان سيبويه قد ذكر اللغات الثلاث(٧٥). أمّا ابن السرّاج فقد ذكر لغتين، هما: أستٍ بحذف اللام وزيادة الهمزة، وسه، محذوفة العين(٧٦). وأورد الصيمريّ لها لغة واحدة، وهي: أستٍ(٧٧). وذكر ابن يعيش مُضافاً للغات الثلاث أعلاه لفظة "سها"، وتصغيرها على "سُتيهة" أيضاً بعد حذف الألف منها، لأنّ أصلها سَتَه، بدليل جمعها على " أستاه"(٧٨).

ممّا سبق يتضح أنّ لا خلاف في تصغير المحذوف، فالمحذوف في أي رتبة من رتب الكلمة كان يُردُ ثم تُصغّر اللفظة حسب قاعدة التصغير.

تصغير الاسم المجموع:

شأن الاسم المجموع ألّا يُصغّر؛ لتعارض دلالتي كلّ من الجمع التي يُراد بها كثرة شيء ما، ودلالة التصغير التي يُقصد منها في الغالب تصغير الشيء وقلّة أجزائه، ولكن قد يردُ في العربيّة تصغير الجمع للدلالة على قلّة العدد المجموع(٧٩).

المجموع المراد تصغيره إمّا أن يكون جمعاً مُكسّراً، أو جمعاً صحيحاً، وعليه ذكر ابن الخبّاز أنّ الأوّل منهما إذا أُريدَ تصغيره يُنظر فيه فإذا كان من أبنية القِلّة صغّرته على لفظه، ومثّل له بـ "أجيمال" تصغير أجمال التي بناؤها على أفعال من أبنية القلّة وأريغفة مصغّر أرغفة (أفعلة)، وغليمة مصغّر غلمة (فِعلة)؛ وأرجع سبب تصغيرها على لفظها لعدم وجود بناء أقلّ منها تُردّ إليه(٨٠) ، وهذا ما نصّ عليه سيبويه، إذ قال: ((اعلم أنّ كلّ بناء كان لأدنى العدد فإنّك تُحقّر ذلك البناء ولا تجاوزه إلى غيره، من قبل أنّك إنّما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلّا لأدنى العدد، فلمّا كان ذلك لم تجاوزه))(٨١).

((وإن كان من أبنية الكثرة لم يخلُ من أن يكون له بناء قِلّة أو لا، فإن كان الأوّل خُيّرتَ بين ردّه إلى بناءِ قلّتِه وبين ردّهِ إلى الواحد وجمعه بالواو والنون إن كان مذكراً عالماً، وبالألف والتاء إن كانَ غير ذلك. تقول في غِلمان: غُليمة وغُلَيمون، وفي هُنود: أُهيناد وهُنَيدات))(٨٢)، بمعنى إمّا أن تصغّره على لفظ القِلّة منه إذا كان له بناء منه، أو تصغّره على لفظ مفرده ومن ثمّ تجمعه جمع تصحيح.

التخيير فيما كان له بناء قِلّة بين ردّه إلى بناء قلّته أو ردّه إلى مفرده ثم تصغيره هو مذهب سيبويه(٨٣)، وقد ((نقل عن الأخفش أنّ الرد إلى جمع القلة أولى من الرد إلى الواحد؛ لأنّ المشابهة بين جمع الكثرة وبين جمع القلّة أظهر وأتم من المشابهة بين جمع الكثرة وبين واحده))(٨٤).

وعن العِلّة في ردِّ الجمع الكثير إلى القليل إذا كان له بناء قِلّة أو ردّه إلى الجمع الصحيح ثم تصغيره، يقول السيرافيّ: ((وإنما صغرت العرب الجمع القليل وردت الكثير إلى الواحد فصغرته ثم جمعته بالواو والنون والألف والتاء، لأنّ تصغير الجمع إنما هو تقليل للعدد، فاختاروا له الجمع الموضوع للقِلّة؛ لأنّ غيره من الجموع جعل للتكثير. فإذا صغروا فقد أرادوا تقليله، فلم يجمع بين التقليل بالتصغير والتكثير بلفظ الجمع الكثير، لأنّ ذلك يتناقض والواو والنون والألف والتاء أصله للقليل))(٨٥).

إنّ امتناع تصغير ما كان جمع كثرة من التصغير على لفظه مطلقاً هو مذهب البصريّين، أمّا الكوفيّون فأجازوا تصغيره على لفظه إذا كان له نظير في الآحاد كرغفان صغّروه على رُغيفان كعُثيمان[٨٦].

القاعدة أعلاه تخصّ الجمع المُكسّر. أمّا إذا كان الجمع صحيحاً فذكر ابن الخبّاز أنّه يُصغّر على لفظه[٨٧]. ويُعلّل ابن يعيش لذلك بالقول إنّه لما رُدّ جمع الكثرة إلى واحده عند تصغيره ثمّ جمع جمعاً صحيحاً كان الأجدر والأولى في ما كان جمعاً صحيحاً أن يُصغّر على لفظه[٨٨].

أمّا لفظة "رَكْب" فقد ذكر ابن معطٍ أنّها تُصغّر على لفظها: رُكيب، وقد أيّده ابن الخبّاز على قوله، إذ نقل عن بعضهم استدلالهم على أنّها لفظة مفردة، قال: ((وقوله: "**اخشى رُكَيباً**" أنشده أبو عثمان عن الأصمعيّ، وقبله: **بنيته من عصبة من ماليا**. واستدلوا به على أنّ رُكيباً مفرد لا جمع، لأنّه لو كان جمعاً لقيل في تصغيره: روَيكبون ورُوَيجلون))[٨٩]، وعلى رأي ابن الخبّاز يكون ركب مفرد لا جمع لذلك صُغِّر على فُعَيْل، وهو بهذا موافق لسيبويه الذي عدّ ركباً اسم جمع لا جمع لذلك جاز تصغيره على لفظه، قال في ((باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا أنّ لفظه من لفظ واحده وذلك قولك: ركْب وسفر. فالرّكب لم يكسّر عليه راكب. ألا ترى أنك تقول في التحقير: رُكَيب وسُفير، فلو كان كسّر عليه الواحد رُدّ إليه، فليس فَعْل ممّا يكسّر عليه الواحد للجميع))[٩٠]، على خلاف ما ذهب إليه الأخفش؛ فالأخير يرى أنّ ركْباً جمع. لذلك إذا أُريد تصغيره استلزم ردّه إلى الواحد منه ومن ثمّ جمعه بالواو والنون، وعليه يُقال فيه: رُوَيكبون، خلافاً لجمهور العلماء[٩١].

تصغير الترخيم:

هو نوع من التصغير يُعمد فيه إلى تجريد الاسم من الزوائد، حيث تُحذف منه أينما تكون سواء في أوّل الكلمة أو في حشوها أو في آخرها، تقول في أزهر: زُهَيْر، بحذف الهمزة[٩٢]. وقد عدّه ابن معطٍ من قبيل التصغير الشاذّ، إذ قال:

وشذّ قولُهم زُهَيْرٌ صُغِّرا

مُرَخَّما كذا عُثَيمٌ حُقِّرا[٩٣].

واحتجّ ابن الخبّاز لقياسية تصغير الترخيم بقول الأعشى، إذ قال: ((وقال يحيى: هو شاذّ. والنحويّون قد قاسوه، قال الأعشى: أتيتُ حُريثاً زائراً عن جَنايةٍ فكان حُريثٌ عن عطائي جامداً))[٩٤]. وموطن استدلاله هو قول الشاعر: حُرَيْث، إذ هو تصغير حارث، بعد أن جُرّد من زوائده، وهي – ههنا– الألف، فقط فأصبح: حرث اسم ثلاثيّ وتصغيره على فُعَيل: حُريْث. ويؤكّد ما ذهب إليه ابن الخبّاز إقرار الكثير من العلماء هذا

الموضع من مواضع التصغير، ولم يعدّوه شاذّاً على خلاف ما ذهب إليه ابن معطٍ، يقول الصيمريّ: ((تصغير الترخيم هو: حذف ما كان زائداً في الكلمة إذا صُغّرت))[٩٥]. وإلى هذا أشار الزمخشريّ، وابن الحاجب، والمكوديّ[٩٦].. وقد ذهب الفرّاء وأبو العباس ثعلب إلى تخصيص تصغير الترخيم بالأعلام فقط[٩٧]، الأمر الذي أثبت عكسه الأشمونيّ، إذ استدلّ الأخير على عدم اختصاصها بالأعلام بقول العرب في تصغير أورَق: أُرَيْق، بحذف الهمزة منه وقلب الواو همزة عند تصغيرها[٩٨].

وقد أثبت المحدثون هذا النوع من التصغير، يقول الشيخ الحملاويّ: ((اعلم أنّ عندهم تصغيراً يسمّى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلّا فُعَيل وفُعَيْعِل؛ لأنّه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد))[٩٩]، ويقول د. عبدالصبور شاهين: ((ولتصغير الترخيم زنتان فقط هما: (فعيل وفعيعل)، لأنّهما لتصغير المجرّد. أمّا الصيغة الثالثة: (فعيعيل) فهي لتصغير المزيد))[١٠٠].

تصغير الأسماء المبهمة:

التصغير بطبيعة الحال ظاهرة صرفيّة تختصّ بالأسماء المتمكّنة[١٠١]، وله قاعدة خاصّة تميّزه، إذ انّ تصغير الاسم المتمكّن يتمّ إذا ضُمَّ أوّله وفُتحَ ثانيه، وزِيدت ياء ساكنة ثالثه، أمّا الأسماء المُبهمة فالأمر فيها مختلف إذ انّ حقّ الاسم المُبهم كاسم الإشارة والاسم الموصول ألّا يُصغّر لشبهه الحرف، لكن لمّا تصرّف بعضها تصرُّف الأسماء المتمكّنة من حيث وصفها وتثنيتها وجمعها جاز تصغير ما تصرّف منه[١٠٢]، فإذا أُريد تصغيرها خُولفت قاعدة التصغير المتبعة في الاسم المتمكّن واتُبعتْ قاعدة أخرى، إذ يذكر ابن الخبّاز أنّ قاعدة تصغيرها تنصّ على ترك أوائلها على حركتها وإلحاق ياء قد تكون ثانية كما في تصغير ذا: ذَيا، أو تكون ثالثة، وكذلك تلحق بآخر الاسم المصغّر المبهم ألف[١٠٣].

وقد نصّ علماء العربيّة على هذه القاعدة فعند تصغير الأسماء المبهمة تُترك أوائلها على حالها، وتلحق ياء التصغير ثالثها، ولا يجوز تعريّة المُصغّر منها؛ إذ هي آيته، وتُلحق ألف في آخره للتدليل على ما كانت تدلّ عليه الضمّة[١٠٤].

ومن أمثلة الأسماء المبهمة التي وردت مُصغّرة في كتاب "الغرّة"، أولى، وقد ذكر ابن الخبّاز لها وجهين: أُولَيَّا، وأُوليّاء، وقد جعل اللفظة الأولى مُصغّرة على قصر اسم الإشارة، والثانية على مدّه[١٠٥].

وقد اختلف العلماء في تصغير أولى، وأُلاء، فذهب المبرّد وابن عصفور إلى أنّ تصغيرها أُوليّا مقصورة، وأُوليّاء ممدودة بإشباع الواو[١٠٦]، أمّا السيرافيّ والزمخشريّ، وابن عقيل فذهبوا إلى أنّ تصغيرها على أُليّا وأُليّاء بتقصير المدّ إلى حركة[١٠٧]. ويرى بعض الباحثين المحدثين أنّ تصغيرها بتقصير الحركة

أيضاً[١٠٨]. كذلك اختلفوا في ألف العوض من "أُوليّاء"، ونقل ابن الخبّاز اختلافهم إذ نقل عن الشيخ أبي عليّ: إنّ الألف زِيدت قبل الآخر للمحافظة على كسرة الهمزة من أولاء[١٠٩]. وكان المبرّد قد سبق أبا عليّ القول بزيادة ألف العوض قبل الآخر مُعلّلاً ذلك بخشية الالتباس؛ إذ لو زيدت آخراً لالتبس الممدود بالمقصور، ولأصبح تصغير أولى، وأولاء: أُوليّا[١١٠]. كما نقل قولاً آخر ولم ينسبه واكتفى بـ ((قال قوم: إنّها زيدت آخراً، وأبدلت همزة مكسورة لالتقاء الساكنين))[١١١]. ولم يُرجّح أي القولين أولى بالأخذ.

والقول الأخير الذي لم ينسبه، هو لأبي إسحاق الزجاج وعنده أنّ همزة أولاء هي في الأصل ألف فإذا أُريد تصغيرها أضيفت الياء بعد اللام واجتمع بعدها ألفان، وهما: ألف أولاء، والهمزة التي أصلها ألف، ثم تُزاد ألف التصغير التي تلحق الأسماء المبهمة، وعليه تجتمع ثلاث ألفات تقلب الأولى منها ياء كما في تصغير عناق، ويبقى الألفان الأخيران، ولتطرّف الأخير منهما يُقلب همزة كما قُلب في حمراء[١١٢]. وقد ردّ رضي الدين الاستراباذيّ قول الزجاج لعدم وجود الدليل عليه في كلام العرب[١١٣].

التصغير الشاذّ:

وردت في كلام العرب بعض الأسماء المصغّرة على غير قواعدها، ومن الأمثلة التي أوردها ابن الخبّاز لفظة "أنيسيان"، قال: ((قد شذّت ألفاظ من التحقير فجاءت على أبنية المكبّر[*] ولا يقاس عليها...، قالوا في إنسان: أُنَيسِيان، والقياس: أُنَيْسان))[١١٤]. أي أنّ أنسان عندما يُصغّر يُضمّ أوّله ويفتح ثانيه وتزاد ياء ثالثه فيصبح على: أُنَيْسَان، أمّا أُنَيْسيان، فقد وردت بزيادة ياء قبل ألفه، وهي في الأصل غير موجودة في المكبّر (إنسان).

وقد عدّها سيبويه – أعني أُنيسياناً– ضمن الألفاظ التي جاءت خلاف مُكبّرها المستعمل في كلام العرب، قال: ((وممّا يحقّر على غير بناء مُكبّره المستعمل في الكلام إنسان، تقول: أُنيسيانٌ... كأنّهم حقّروا إنسيان))[١١٥]. يُفهم من كلام سيبويه وكأنّهم أرادوا بتحقيره إنسيان، وليس إنسان، وهو بعيد.

ووجّه أبو منصور الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) ذلك بأنّ الأصل في إنسان إنسيان، إلّا أنّ الياء حُذفت منه لكثرة استعماله، لذلك قيل في تصغير إنسان: أُنَيسيان، قال: ((إنسان في الأصل: إنْسِيان وهو فِعْليان من الإنس، والألف فيه فاء الفعل،... وإنّما قيل في الإنسان: أصله إنْسِيان لأنّ العرب قاطبةً قالوا في تصغيره أنيسيان، فذلّت[*] الياء الأخيرة على الياء في تكبيره، إلّا أنّهم حذفوها لمّا كثُر الإنسان في كلامهم))[١١٦]. وعلى وفق هذا الرأي يكون أنيسيان في تصغير إنسان غير شاذّ على اعتبار أنّ الياء في أصل اللفظة وبتصغيرها رُدّ المحذوف. لأنّ من مزايا التصغير ردّ الأشياء إلى أصولها[١١٧]. وقد ردّ ابن يعيش هذا الرأي

إذ أورد لفظة أنيسيان ضمن الألفاظ التي شذّت عن القياس، وجاءت على غير بناء مكبّرها، مؤكّداً أنّ إنسياناً غير معروف حتى يكون أُنيسيان مُصغّره(١١٨). وقد أدرج المحدثون أُنيسياناً في خانة الشاذّ عن القياس أيضاً(١١٩).

الخاتمة:

- عدّ ابن الخبّاز التصغير مرادفاً للتحقير دلالة، وهو رأي البعض من البصريّين، في حين رأى كثير من اللغويّين عدم اقتصاره على هذا المعنى؛ بل قد يأتي لدلالات أُخر.
- آلى ابن الخبّاز العلّة أهميّة خاصة، إذ اهتم ببيان العلل التي من أجلها جيء بالقواعد التصغيرية على الشاكلة المعروفة بها، وهذا بائن في أغلب المسائل التي وردت عنده.
- تابع ابن الخبّاز مذهب سيبويه في الكثير من المسائل، ومنها:

١. التخيير في تصغير حبارى بحذف أي من الألفين الزائدتين، في حين اختلف مع كلّ من المبرّد وابن السرّاج الذين رأيا أنّ الأقيس حذف الأولى لكون الثانية تحمل دلالة التأنيث.

٢. الاسم المجموع إذا كان له بناء قِلّة فالمتكلم فيه بالخيار بين ردّه إلى بناء قلّته أو ردّه إلى مفرده، وخالف الأخفش الذي عدّ الرد إلى جمع القلة أولى من الرد إلى الواحد.

- لا خلاف في تصغير المحذوف، فالمحذوف في أي رتبة من رتب الكلمة كان يُردُ ثم تُصغّر اللفظة حسب قاعدة التصغير.
- يختلف دارسو الصوت المحدثون مع ابن الخبّاز وعموم القدماء بشأن تصغير لفظة أرطى، وما شاكلها، فالقدماء عللوا لتحوّل الألف عند تصغيرها إلى ياء بأنّه بتأثير الكسرة، وتعليلهم هذا يخالف القواعد الصوتيّة الحديثة، فالألف لا تُحرّك ولا تقلب إلى حرف آخر لكونها حركة في المعيار الصوتيّ الحديث، وعليه فما جرى في تصغير "أرطى" سببه حدوث انزلاق حركيّ نتيجة التقاء الحركات، حركة الألف، والكسرة القصيرة، وكذلك بالنسبة للفظة "حبلى".

- يتفق ابن الخبّاز مع أكثر العلماء على وجود نوع من التصغير يُسمّى تصغير الترخيم، على خلاف ما ذهب إليه ابن معطٍ في عدّه إيّاه شاذاً.

هوامش البحث:

[١] يُنظر: مقاييس اللغة: ٢٩٠/٣.

[٢] الغرّة المخفيّة: ٦٢٧/٢.

[٣] يُنظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها، ٦٢٩، ٦٣٢، ٦٣٣.

[٤] يُنظر: الكناش: ٣٥٦/١.

[٥] نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيليّ (ت ٥٨١هـ): ٧٠.

[٦] شرح المفصل: ٣٩٤/٣.

[٧] التعريفات: ٥٤.

[٨] علم الصرف الصوتيّ: ٣٩٤.

[٩] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٢٨/٢.

[١٠] يُنظر: الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر: ١٢٩.

[١١] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٢٨/٢.

[١٢] الغرّة المخفيّة: ٦٢٨/٢.

[١٣] شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٩٦/٣.

[١٤] الغرّة المخفيّة: ٦٢٨/٢.

[١٥] يُنظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[١٦] يُنظر: التبصرة والتذكرة: ٦٨٧/٢.

[١٧] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٣٣/١.

[١٨] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٢٨/٢-٦٢٩.

[١٩] يُنظر: أسرار العربيّة: ٣٦٢.

[٢٠] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٣٠/٢.

[٢١] المصدر نفسه: ٦٣٠/٢.

[٢٢] المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[٢٣] يُنظر: مفتاح العلوم: ١٠٧ – ١٠٨.

[٢٤] يُنظر: العربيّة الفصحى: ١٠٦.

[٢٥] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٢/ ٦٣٠.

[٢٦] يُنظر: الكتاب: ٤١٧/٣.

[٢٧] اللمع في العربيّة: ١٤٢.

[٢٨] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٢/ ٦٣٠، وارتشاف الضرب: ١/ ٣٦٧.

[٢٩] يُنظر: باب التصغير في مظانِ النحو واللغة بأمثلته الثرّة المصنوعة تُسم العربيّة به بالتعمية والإلباس: د. عبد الفتّاح أحمد الحموز: بحث في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد/ ٣، العدد/٢، ١٩٨٨م: ١٥٧.

[٣٠] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٢/ ٦٣١.

[٣١] المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[٣٢] يُنظر: المصدر نفسه: ٦٣٣/٢.

[٣٣] يُنظر: المصدر نفسه: ٦٣٣/٢.

[٣٤] يُنظر: المصدر نفسه: ٦٣٢/٢.

[٣٥] الكتاب: ٤٢٣/٣، ويُنظر: شرح المفصّل: ٤٢٠/٣.

[٣٦] يُنظر: شرح الاشمونيّ: ٧٢١/٣.

[٣٧] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٣٣/٢.

[٣٨] الغرّة المخفيّة: ٦٣٧/٢.

[٣٩] علل النحو: ٤٨٥

[٤٠] الكتاب: ٤٣٦/٣– ٤٣٧.

[٤١] يُنظر: المقتضب: ٢٥٩/٢.

[٤٢] الأصول في النحو: ٤٧/٣.

[٤٣] يُنظر: علل النحو: ٤٨٥، الدرّة الألفيّة: ٦١، والصفوة الصفيّة: ٣٩٩/٢.

[٤٤] يُنظر: المصدر نفسه: ٤٨٣.

[٤٥] يُنظر: مبادئ اللسانيات: ١٦٠.

[٤٦] يُنظر: فقه اللغات السامية: : ٤٢، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٥.

[٤٧] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٣٧/٢، وعلل النحو: ٤٨٥، والكنّاش: ٣٦٠/١.

[٤٨] شرح المفصّل: ٤١٩/٣.

[٤٩] يُنظر: الغرّة المخفيّة؛: ٦٤٢/٢، ٦٥٧.

[٥٠] يُنظر: أسرار العربيّة: ٣٦٥.

[٥١] الغرّة المخفيّة: ٦٥٧/٢.

[٥٢] المصدر نفسه: ٦٥٧/٢–٦٥٨.

[٥٣] يُنظر: علل النحو: ٤٨١، ٤٨٢.

[٥٤] اللمع في العربيّة: ١٤٤.

[٥٥] أسرار العربية: ٣٦٦.

[٥٦] يُنظر: شرح ابن عقيل: ١٢٦/٤.

[٥٧] شرح المكوديّ: ٣٤٤.

[٥٨] يُنظر: المنهج الصوتيّ: ١٥٧–١٥٨.

[٥٩] الغرّة المخفيّة: ٦٣٧/٢.

[٦٠] المقتضب: ٢٥٧/٢، ويُنظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٤١٩/٣.

[٦١] يُنظر: فقه اللغات السامية: : ٤٢، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٥.

[٦٢] يُنظر: العربية الفصحى: ٥٥.

[٦٣] الغرّة المخفيّة: ٦٣٥/٢.

[٦٤] الغرّة المخفيّة: ٦٣٦/٢.

[٦٥] الغرّة المخفيّة: ٦٣٦/٢

[٦٦] يُنظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[٦٧] يُنظر: التكملة: ٤٩٩.

[٦٨] يُنظر: المقتصد في شرح التكملة: ١٠٠٣/٢- ١٠٠٤.

[٦٩] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٣٤/٢.

[٧٠] الكتاب: ٤٤٩/٣.

[٧١] يُنظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ٥٧٣/٢.

[٧٢] يُنظر: المستقصى في علم التصريف: د. عبداللطيف محمد الخطيب: ٩٥١/٢.

[٧٣] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٣٤/٢.

[٧٤] يُنظر: المصدر نفسه: ٦٣٥/٢.

[٧٥] يُنظر: الكتاب: ٤٥٠/٣ – ٤٥١.

[٧٦] يُنظر: الأصول في النحو: ٥٥/٣ – ٥٦.

[٧٧] يُنظر: التبصرة والتذكرة: ٧٠٦/٢.

[٧٨] يُنظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٤٠٢/٣.

[٧٩] يُنظر: المصدر نفسه: ٤٢٦/٣، والصفوة الصفيّة: ٤٠٠/٢.

[٨٠] يُنظر: الغرّة المخفيّة٦٣٨/٢.

[٨١] الكتاب: ٤٨٩/٣، ويُنظر: الأصول في النحو: ٥٢/٣، والمقتصد في شرح التكملة: ١٠٤٠/٢، والفصول في العربيّة: ٧٩.

[٨٢] الغرّة المخفيّة: ٦٣٨/٢.

[٨٣] يُنظر: الكتاب: ٤٩٠/٣ – ٤٩١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٠٧، والشافية: ١٦٣.

[٨٤] مجموعة الشافية: ٣٧٨/١.

[٨٥] شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٣١/٤، ويُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٠٧.

[٨٦] يُنظر: همع الهوامع: ١٤٦/٦.

[٨٧] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٣٨/٢، ويُنظر: شرح المفصّل: ٤٢٤/٣، ونحو اللغة العربيّة: د. محمد أسعد النادريّ: ٢٨٩، و منتهى الكمال في النسب والتصغير والإدغام والإبدال: ١٥٣.

[٨٨] يُنظر: شرح المفصّل: ٤٢٤/٣.

[٨٩] الغرّة المخفيّة: ٦٢٩/٢ – ٦٣٠.

[٩٠] الكتاب: ٦٢٤/٣، ويُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٣١/٤ – ٢٣٢.

[٩١] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذيّ: ١٧٩/١، وهمع الهوامع: ١٤٥/٦.

[٩٢] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٣٩/٢.

[٩٣] الدّرّة الألفيّة: ٦١، ويُنظر: الفصول الخمسون: ٢٥١،و الغرّة المخفيّة: ٦٣٩/٢.

[٩٤] الغرّة المخفيّة: ٦٣٩/٢.

[٩٥] التبصرة والتذكرة: ٧٠٨/٢.

[٩٦] يُنظر: المفصّل: ١٩٩، والشافية: ١٦٥، وشرح المكوديّ ٣٤٣.

[٩٧] يُنظر: همع الهوامع: ١٥٢/٦، وشرح الأشمونيّ: ٧١٩/٣.

[٩٨] يُنظر: شرح الأشمونيّ: ٧١٩/٣.

[٩٩] شذا العرف: ١٣٨.

[١٠٠] يُنظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ١٥٨.

[١٠١] يُنظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٩٦/٣، وتصريف الأسماء والأفعال: د. فخر الدين قباوة: ٢٢٦.

[١٠٢] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذيّ: ١٩١/١.

[١٠٣] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٤٠/٢ – ٦٤١.

[١٠٤] يُنظر: المقتضب: ٢٨٦/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ٢٢٦/٤–٢٢٧، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ٣٣٠/٤، وشرح الاشمونيّ: ٧٢١/٣.

[١٠٥] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٤١/٢.

[١٠٦] يُنظر: المقتضب: ٢/ ٢٨٨، والمقرّب: ١٠٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٩٣/١، والصفوة الصفيّة: ٤٠٦/٢، وشرح الأشمونيّ: ٧٢٢/٣.

[١٠٧] يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ: ٢٢٧/٤، والمفصّل: ٢٠٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٥٢٤/٣.

[١٠٨] يُنظر: منتهى الكمال في النسب والتصغير والإدغام والإبدال: ١٦٣.

[١٠٩] يُنظر: الغرّة المخفيّة: ٦٤١/٢.

[١١٠] يُنظر: المقتضب: ٢٨٦/٢، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذيّ: ١٩٣/١.

[١١١] الغرّة المخفيّة: ٦٤١/٢.

[١١٢] يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٢٨/٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٩٣/١.

[١١٣] يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٩٣/١.

[*] والصحيح: على غير بناء مكبّرها.

[١١٤] الغرّة المخفيّة: ٦٣٩/٢ – ٦٤٠.

[١١٥] الكتاب: ٤٨٦/٣.

[*] الصحيح: فدلّت (بالدال).

[١١٦] تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ: ٨٨/١٣ –٨٩.

[١١٧] يُنظر: النحو الوافي: ٧٠٩/٤.

[١١٨] يُنظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٤٢٦/٣.

[١١٩] يُنظر: التطبيق الصرفيّ: ١١٥، والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: ٢٨٢/١، والمنهج الصوتيّ: ١٥٨ – ١٥٩، والصرف وعلم الأصوات: ١٣٠.

قائمة المصادر والمراجع:

١.ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١ – ١٩٩٨م.

٢.أسرار العربيّة: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار: مطبعة الترقي بدمشق، ١٩٥٧م.

٣.الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السريّ ابن السرّاج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط٣، ١٩٩٦م.

٤.أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، دار الفكر، بيروت– لبنان، د.ط، د.ت.

٥.الإيضاح في شرح المفصّل: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تح: د. موسى بناي العليليّ، إحياء التراث الاسلاميّ، الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٢م.

٦.باب التصغير في مظانِ النحو واللغة بأمثلته الثرّة المصنوعة تُسم العربيّة به بالتعمية والإلباس: د. عبد الفتّاح أحمد الحموز: بحث في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد/ ٣، العدد/٢، ١٩٨٨م.

٧.التبصرة والتذكرة: لأبي محمد عبد الله بن عليّ بن اسحاق الصيمريّ (من نحاة القرن الرابع الهجريّ)، تح: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.

٨.تصريف الأسماء والأفعال: د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان،ط٢، ١٩٨٨م.

٩.التطبيق الصرفيّ: د. عبده الراجحيّ، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

١٠. التكملة: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النحويّ (ت٣٧٧هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٩٩م.

١١. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ)، تح: أحمد عبد العليم البردونيّ، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة، د. ط، د.ت.

١٢. الدرّة الألفيّة ألفيّة ابن معطي في النحو والصرف والخطّ والكتابة: ليحيى بن عبد المعطي بن عبدالنور الزواويّ (ت٦٢٨هـ)، تح: سليمان إبراهيم البلكيميّ، دار الفضيلة، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

١٣. الشافية في علمي التصريف والخطّ: لابن الحاجب جمال الدين أبي عمرو عثمان بن أبي بكر الدوينيّ (ت ٦٤٦هـ)، تح: د. أحمد حسن العثمان الشافيجي، المكتبة المكيّة، مكة المكرمة- السعودية، ط٢، ٢٠١٤م.

١٤. شذا العرف في فنّ الصرف: الشيخ أحمد الحملاويّ، علق عليه: د. احمد أحمد شتيوي، دار الغدّ الجديد، المنصورة، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م.

١٥. شرح ابن عقيل على الفيّة ابن مالك: لبهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير- قم، ط١، ١٤٣٦هـ.

١٦. شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٥٥.

١٧. شرح المفصّل لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع حواشيه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١- ٢٠٠١م.

١٨. شرح المكوديّ على الألفيّة في علمي الصرف والنحو: أبو زيد بن عبد الرحمن المكوديّ، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، د. ط، ٢٠٠٥م.

١٩. شرح شافية ابن الحاجب: لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت- لبنان، ط١،٢٠٠٥م.

٢٠. شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١-٢٠٠٨م.

٢١. الصرف وعلم الأصوات: د. ديزيرة سقال، دار الصداقة العربيّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٢٢. الصفوة الصفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة: تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيليّ (من علماء القرن السابع الهجريّ)، تح: د. محمد بن سالم العميريّ، مركز إحياء التراث الاسلاميّ، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٩هـ.

٢٣. الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر: د. رمضان عبد الله، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندريّة، ط١، ٢٠٠٦م.

٢٤. العربية الفصحى دراسة في البناء اللغويّ: هنري فليش، تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب بالمنيرة، د. ط، د.ت.
٢٥. علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (ت٣٢٥هـ)، تح: محمود جاسم محمد درويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعوديّة، ط١، ١٩٩٩م.
٢٦. علم الصرف الصوتيّ: د. عبد القادر عبد الجليل، سلسلة الدراسات اللغويّة (٨)، ١٩٩٨م.
٢٧. الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة: أحمد بن الحسين بن أحمد الأربليّ الموصليّ (ابن الخبّاز) (ت ٦٣٩هـ)، تح: د. حامد محمد العبدليّ، الناشر: دار الأنبار، بغداد – الرمادي، مطبعة العانيّ، ط١، ١٩٩٠م.
٢٨. الفصول الخمسون: لابن معطي، زين الدين، أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي (ت٦٢٨هـ)، تح: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. د.ط، د.ت.
٢٩. فقه اللغات الساميّة: كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التوّاب، جامعة الرياض – السعوديّة.
٣٠. كتاب الفصول في العربيّة: أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدّهّان النحويّ (ت ٥٦٩هـ)، تح: د. فائز فارس، دار الأمل، مؤسسة الرسالة، اربد – الأردن، ط١، ١٩٨٨م.
٣١. الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ): تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعيّ بالرياض، ط٢ – ١٩٨٢م.
٣٢. الكنّاش في فنّي النحو والصرف: لإسماعيل بن الافضل بن علي الأيوبيّ الشهير بصاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، تح: د. رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، ٢٠٠٤م.
٣٣. اللباب في علل البناء والإعراب: محبّ الدين عبد الله بن الحسين البغدادي المعروف بأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠٠٩م.
٣٤. اللّمع في العربيّة: أبو الفتح عثمان ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تح: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر – عمان، د. ط، ١٩٨٨م.
٣٥. مبادئ اللسانيّات: د. أحمد محمد قدور، دار الفكر – دمشق، ط٣، ٢٠٠٨م.
٣٦. مجموعة الشافية في علمي التصريف والخطّ: ضبطها واعتنى بها: د. محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠١٤م.

٣٧. المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها: محمد الانطاكيّ، دار الشرق العربيّ، بيروت، شارع سورية، ط٣، د.ت.
٣٨. المساعد على تسهيل الفوائد: لبهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، دار المدنيّ، جدة، د.ط، ١٩٨٤م.
٣٩. المستقصى في علم التصريف: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠٠٣م.
٤٠. معجم التعريفات: للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تح: محمد صديق المنشاويّ، دار الفضيلة، القاهرة – مصر.
٤١. معجم مقاييس اللغة: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، ١٩٧٩م.
٤٢. مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكيّ (ت ٦٢٦هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
٤٣. المفصّل في علم العربيّة: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تح: د. فخر صالح قدارة، دار عمار، ط١، ٢٠٠٤م.
٤٤. المقتصد في شرح التكملة: عبد القاهر الجرجانيّ، تح: د. أحمد عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة محمد بن سعود – السعودية، سلسلة الرسائل الجامعية(٧٨)، ط١، ٢٠٠٧ م.
٤٥. المقتضب: لأبي العبّاس محمد بن يزيد المعروف بالمبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة – جمهوريّة مصر العربيّة، ١٩٩٤م.
٤٦. المقرّب: لعليّ بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستّار الجوّاريّ، وعبد الله الجبوريّ، ط١ ، ١٩٧٢م.
٤٧. منتهى الكمال في النسب والتصغير والإدغام والإبدال: فيصل علي عبد الخالق، دار يزبك العالمية، عمان – الأردن، ط١، ١٩٩٤م.
٤٨. المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصرف العربيّ: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة – بيروت، د. ط، ١٩٨٠م.

٤٩. نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ (ت ٥٨١هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

٥٠. نحو اللغة العربيّة: د. محمد أسعد النادريّ، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

٥١. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويّة المتجدّدة: د. عبّاس حسن، دار المعارف بمصر – القاهرة، ط٣، ١٩٧٤م.

٥٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون و د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – شارع سوريا،١٩٩٢م.